او ثلث الباقي ينقص فيهما عن السدس فالسدس له فان ساواه ثلث
الباقي فكذلك فعلم مما قررته في كلامه سبعة احوال
وهي اما ان يتعين له ثلث الباقي في كخوام وجد وخمسة اخوة واما
ان يتعين له المقاسمة في كخوزوج وجد واخ واما ان
يتعين له السدس في كخوزوج وام وجد واخوين واما تستوي
له المقاسمة والسدس في كخوزوج واخ واما ان يستوي
له السدس وثلث الباقي في كخوزوج وجد وثلاث اخوة
اما ان يستوي له الامور الثلاثة في كخوزوج وجد واختين
فهذه الاحوال السبعة في مع ذي الفرض فتمت بها الاحوال
العشرة وحيث استوى امران او الامور الثلاثة فيأتي
في التعبير الاقوال الثلاثة التي سبقت الاشارة اليها فاعلمه
بهذه الكلية حيث بقي بعد الفروض اكثر من السدس فان
بقي قدر السدس كبنتين وام وجد واخوة او دون السدس
كزوج وبنتين وجد واخوة ولم يبق شيء كبنتين وزوج
وام وجد واخوة فللجد السدس ويعال او يزاد في العول
ان خرج لي ذلك ويسقط الاخوة لضعفه في الاكدرية
وستاتي وحيث اخذ سدس عايل كله او بعضه فالسدس
اذ ذاك يكون اسما لا حقيقة كما اشرت الى ذلك افهم والله
اعلم وهو الجد مع الاناث من الاخوة عنده له
القسم الى المقاسمة وبينه مثل اخ فيما ذكره بقوله في
من كونه مثل حظ الانثيين والحكم من كونه مثل حظ الا

الاخت
الانثيين

الاخت تصير معه عصبة بالغير كما اشرت الى ذلك سابقا في باب
التعصيب كما في جميع الاحكام فلهذا قال الا مع الابن فلا
يجعلها بما نضمامه الى الاخت لانه ليس باخ بل ثلث مال
لها اي للام يصيرها كاملا لانه ليس معها عدد من الاخوة في
زوجة وام وجد واخت للزوجة الربع وللام الثلث
كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة له مثل ما لها وهي
المسألة المسماة بالحرقي لتحرق اقوال الصحابة رضي الله
عنهم فيها المسئلة اولا لان الاقوال حرقتها بكثرتها وهي ام
وجد واخت للام الثلث والباقي بين الجد والاخت ثلاثا
له مثلا ما لها فاصلها ثلاثة وتصح من ستة للام ثلاثة وللجد
اربعة وللاخت اثنان وهذا مذهب الامام زيد ابن ثابت
ابن ثابت رضي الله عنهما وهو مذهب الائمة الثلاثة
رحمهم الله واما عند الامام ابي بكر الصديق رضي الله
عنه فللام الثلث والباقي للجد ولا شيء للاخت وهو
مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفيها اقوال
كثيرة ذكرتها مع القائلين بها وهي عشرة وما يتفرع عليها
في شرح الترتيب واتيت فيه بالعجب العجاب وجميع
ما ذكرته من اول الباب الى هنا هو فيما اذا كان معه احد
الصنفين سواء كان معه صاحب فرض ام لا ثم ذكر ما اذا
جمع معه الصنفان سواء كان معهم ايضا صاحب فرض
ام لا وهو باب المعادة وبه تتم الاحوال الاربعة المشار اليها

Copyright © King Saud University